

تهديد حول المهاجرين في أوقات الأزمات

بيتر دي ساذرلاند

كثيراً ما تتصدر أخبار العثور على أشلاء طالبي اللجوء والمهاجرين الذين يخوضون رحلات محفوفة بالمخاطر سعياً لحياة أفضل العنوانين؛ فالآلاف يلقون حتفهم سنوياً في البحر الأبيض المتوسط وحده. ولا يبدل المعنيون جهداً يُذكر للحد من المخاطر التي تعترض طريق المهاجرين. فالفقر وظروف الاستضعاف والحرب سلع رائجة في أيامنا هذه، أما الشفقة السليمة شحيحة.

ولكن لا تستطيع المنظمات الدولية بمفردها حل جميع المشاكل. وعلينا إيضاح الأدوار المهمة التي يجب أن تؤديها جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل: دول الموطن الأصلي والدول التي ينتقل إليها المهاجرون، والدول المجاورة والمجتمع المدني وعالم الأعمال.

ومن البديهي أنه يتعين علينا مساعدة جميع المهاجرين الذين يعيشون في ضيق وكره، وهذا لا يشمل المتضررين من النزاعات والكوارث وحسب، بل يسري على من خلفهم المهربون وراءهم أيضاً، فثمة عدد لا يحصى ممن تركوا طبي النسيان لأعوام في دول العبور وملايين آخرون يعملون كالعبدة هناك. وبإمكاننا - أو بالأحرى يتوجب علينا - توسيع المبادئ والخطط التي نضعها لحماية المهاجرين على تخطي المواقف المهددة لحياتهم وذلك بهدف حماية عدد أكبر من المهاجرين المستضعفين.

ولا يجب أن تصيبنا المجموعة الكبيرة من المشاكل التي يعاني منها المهاجرين بالتوتر. فبتجزئة المشاكل إلى عناصرها الأساسية، نجد قضية مثل الهجرة تُحل من تلقاء نفسها وتُطرح أمامنا خيارات تكون أخلاقية في أساسها، وبهذا لا يحتكر المتخصصون أو الاقتصاديون أو علماء الاجتماع حلول المشكلات، وإن كان علينا رغم ذلك الاستفادة من أبحاثهم وإرشادهم. فتعاون مجموعة صغيرة من الدول مع الخبراء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني قد يُسرّف عن اتخاذ القرار المناسب لوضع الحلول التي قد تصبح بدورها ممارسات عالمية ومهذّجا أيضاً يمكن تطبيقه على المشاكل الدولية الأخرى مما سيساعدنا على معالجة التحديات التي تواجه المهاجرين واحدة تلو الأخرى. ومن خلال بناء ائتلافات صغيرة ونشطة من أصحاب المصلحة المتزمنين، بإمكاننا إحراز تقدم سريع وفعال في عدد من القضايا الحيوية. ونحن قادرين على فعل ذلك.

بيتر دي ساذرلاند peter.sutherland@gs.com الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

ومن البديهي أننا نفتقد الإرادة السياسية وربما القدرة على وضع نظام صارم لحماية طالبي اللجوء والمهاجرين الراغبين في عبور الحدود الدولية. ونخشى أن يُزيد ذلك من رحلات الهجرة التي قد تضر بأمننا وأمننا ليس لدينا ما يكفي من الموارد لتقديم المساعدة والحماية. ومع ذلك، علينا المتابعة.

ومن المنهجيّات التي قد تكون فعّالة تجزئة تحدي الحماية لعناصر يتألف منها ويسهل التعامل معها. فمُنذ ثلاث سنوات مضت، على سبيل المثال، طالبت الدول وأصحاب المصلحة بمعالجة معضلة المهاجرين الدوليين المتضررين بالأزمات ذات البدايات الحادة، مثل: النزاعات في ليبيا وسوريا، وإعصار ساندي في الولايات المتحدة، وتسونامي، والكارثة النووية في اليابان. وفي العام الماضي، تعهدت الولايات المتحدة والفلبين بتحمل عبء وضع إطاراً لفعل ذلك وانضمت لهما حالياً دول أخرى كثيرة. وتعد هذه المبادرة دليلاً على التزامنا بمساعدة أكثر سكان العالم استضعافاً.

فالمهاجرون في مثل هذه الأزمات يتضررون بغياب تطبيق القوانين والالتزامات والمعايير أو بسوء تفعيلها، ولاسيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وتضاعف الفجوات العملية، أو غياب الترابط والموارد، الآثار السلبية للأزمات على المهاجرين. وما زالت الجهود المبذولة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لإصلاح أوجه القصور هذه هزيلة جداً.

ولكن عندما يتعلق الأمر بحماية رفاه المهاجرين وحقوقهم، تذر الساحات بالممارسات النشطة. فثمة كثير من الممارسات الصالحة لأن - ويجب أن - تكون معايير عالمية. فعلى سبيل المثال، كانت كل من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ذاتاً أفق واسع عندما تجاوزتا التزاماتهما لحماية المهاجرين المعرضين للمخاطر في ليبيا عام